

## كلمة للرئيس محمود عباس بمناسبة فك الارتباط

غزة، 13/9/2005\* [مقتطفات]

[.....]

اليوم، وفي هذه الساعات التاريخية المجيدة، وبعد ثمانية وثلاثين عاماً من المعاناة والصبر، من الصمود والتضحية، من البذل والعطاء، ينبج فجر جديد على رقعة غالية عزيزة من الوطن، وتشرق عليها شمس الحرية، بجلاء آخر جندي، واقتلاع آخر مستوطن إسرائيلي، ليندثر الاحتلال العسكري المباشر والاستعمار الاستيطاني إلى الأبد، عن ثرى قطاع غزة المعطر بدماء الشهداء.

[.....]

غير أن فرحتنا لن تكون مكتملة إلا باستكمال كافة مقومات وشروط تحقيق السيادة الوطنية، لأن انسحاب جيش الاحتلال ومستوطنيه من قطاع غزة كخطوة أحادية الجانب لا يعني بأي حال من الأحوال، انتهاء الاحتلال. فلا زالت معابر غزة مع العالم، وأجزاء من أراضيها ومياهها وأجوائها والممر الآمن مع الضفة الغربية، من القضايا العالقة التي تهدد بتحويلها إلى سجن كبير. وغزة هي جزء لا يتجزأ من أرضنا المحتلة مع الضفة الغربية والقدس الشريف، مما يعني أن انتهاء الاحتلال لا يتحقق فعلياً بالنسبة لنا، وبالنسبة لكل مواطن فلسطيني، إلا بإنجاز أهداف عملية السلام المتمثلة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 67، بعاصمتها القدس الشريف وحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً ومتفقاً عليه حسب القرار 194، وتحقيق المصالحة التاريخية بين دولتين لشعبين تنعمان بالسلام المتكافئ والاحترام المتبادل والجوار الحسن، وتضع حداً لهذا الصراع الدموي الطويل الذي لن يتوقف إلا بإنجاز تلك الأهداف.

إننا ورغم إدراكنا لنوايا الحكومة الإسرائيلية، وأهدافها من وراء خطة الفصل الأحادية، ورؤيتنا كذلك لممارساتها اليومية، المتحدية للشرعية الدولية وقراراتها، باستمرار بنائها لجدار التوسع والفصل العنصري على أرضنا، أو من خلال تكثيف الاستيطان، وتغيير معالم القدس ومحاولات عزلها عن الضفة الغربية، واستمرار اعتقالها للأسرى، ورغم كل ذلك فإننا مصممون على جعل خطوة الانسحاب من قطاع غزة مقدمة لإنهاء الاحتلال عن جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 67، معززين وأقوياء بعدالة قضيتنا وبوحدتنا الوطنية وبدعم المجتمع الدولي والشرعية الدولية.

فليكن بناؤنا وإدارتنا لقطاع غزة نموذجاً حقيقياً لقدرتنا الكبيرة والحضارية على إدارة ورسم مستقبلنا بأيدينا، ورسالة للعالم، نعزز فيها إنهاء الاحتلال ومظاهره.

[.....]

أيتها الأخوات أيها الإخوة،

إننا نقف اليوم أمام مهمتين أساسيتين، عقدنا العزم على إنجازهما: مهمة الاستقلال والسلام ومهمة البناء والتطوير.

فعلى الصعيد الداخلي: أعدت الحكومة خطة وطنية بالتعاون مع الدول المانحة لإعادة الإعمار والبناء وتحقيق التنمية الشمولية بعد هذا الكم الهائل من التدمير الإسرائيلي المنظم لكل مقومات الحياة، وسائر البنى التحتية، وفي ظل افتقار بلادنا للثروات الطبيعية عدا ثروتها الأساسية ورأسمالها الحقيقي وهو الإنسان الفلسطيني، واليوم، يسعدني أن أعلن أمامكم عن حزمة من المشاريع التطويرية والتنموية تهدف إلى إنعاش اقتصادنا الوطني في كافة أرجاء الوطن وخلق آلاف فرص العمل ومكافحة الفقر، وأبرزها:

أولاً: في موضوع الإسكان، سنقوم ببناء مدينة الشيخ خليفة بن زايد على أنقاض مستوطنة موراغ سابقاً بواقع 3000 وحدة سكنية وبتكلفة 100 مليون دولار إضافة إلى الحي الإماراتي في رفح بواقع 638 وحدة سكنية. بناء

\* المصدر: <http://www.wafa.ps>

1210 وحدات سكنية بتمويل من المملكة العربية السعودية في رفع لتعويض الذين هدمت بيوتهم من قبل قوات الاحتلال، ومشاريع لإعادة ترميم البيوت التي دمرها الاحتلال بشكل جزئي.

سنقوم بإعادة إنشاء شارع صلاح الدين في غزة بتكلفة 20 مليون دولار إضافة إلى طرق أخرى.

البدء بالعمل على إنشاء الميناء البحري ليكون بوابتنا على العالم، وتطوير المعابر الواقعة على حدود 67.

ثانياً: في مجال المياه: نعلن عن مشاريع للمياه العادمة ومياه الشرب في شمال غزة وخان يونس والخليل وجنين وطولكرم.

ثالثاً: على صعيد التنمية الاقتصادية، فقد أصبح لدينا 54 كم مربع من الأراضي ستكون جاهزة كقاعدة إنتاجية تضم 3300 دونم من الدفيئات الزراعية في غزة ستخلق حوالي 4000 فرصة عمل جديدة. وستدفع بالتجارة الفلسطينية إلى آفاق جديدة عبر تشجيع القطاعات المولدة للصادرات وإيجاد فرص عمل لتخفيف حدة البطالة ومكافحة الفقر.

رابعاً: في مجال التعليم، علينا بناء حوالي 50 مدرسة جديدة سنوياً إضافة إلى غرف صفية جديدة لمواجهة الاحتياجات السنوية في الضفة والقطاع آخذين بعين الاعتبار أنه لدينا 50 ألف طالب جديد كل عام.

خامساً: في مجال البيئة، سوف نتعاون مع مندوب اللجنة الرباعية لنقل الأنقاض والركام الذي خلفه الاحتلال بعد تدمير المستوطنات.

سادساً: في مجال الصحة، سيتم بناء مستشفى جديد في قلقيلية لخدم المدينة المحاصرة بالجدار إضافة إلى المراكز الصحية والعيادات.

سابعاً: في مجال القضاء، فإننا نركز جهدنا على بناء محاكم جديدة وصيانة المحاكم القائمة وتطويرها لتنسجم مع الجهد المبذول نحو فرض القانون والنظام العام.

ثامناً: سنعزيز صمود أهلنا في القدس والأغوار عبر مشاريع ذات مردود اقتصادي.

ولا يفوتني أن أذكر أن الطريق أصبح ميسراً أمام استثمارات القطاع الخاص وقد شجعنا المستثمرين لإنشاء مشاريع إنتاجية وخدمية في جميع أماكن الوطن.

أمّا على الصعيد السياسي وفي هذا الإطار فإننا نجد استعدادنا وجاهزيتنا للشروع الفوري بمفاوضات الوضع النهائي، وندعو الرباعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية إلى تفعيل دورها ومشاركتها، ومواصلة جهودها الخيرة، لتحقيق هذا الهدف والبدء بتطبيق خارطة الطريق وصولاً لتحقيق رؤية الرئيس بوش بإقامة الدولة الفلسطينية، كما ندعو الأشقاء العرب إلى مضاعفة جهودهم وتحركاتهم على كافة المستويات بخطى منسقة للنظر بإحياء مبادرة السلام العربية، ووضع الآليات الكفيلة والمناسبة لتفعيلها في سياق التكامل مع المبادرة الدولية، مؤكداً في هذا المقام اعتزاز شعبنا وإكباره للمواقف الأخوية الأصيلة، والدعم الأخوي السخي لصمود شعبنا ونضاله العادل، ذلك الدعم المعنوي والمادي الكبير الذي نتق بتواصله واستمراره، واتساع نطاقه تجسيدا للعمق الاستراتيجي وللترايط المصيري بين شعبنا وأمتة.

[.....]

إن شعبنا الطيب، شعبنا الصامد الذي حافظ رغم شدة وصعوبة الظروف الأمنية والاقتصادية على تقاليده وقيمه السامية وعلى وحدته وعراقته وتشبته بحقه وهويته، لشعب جدير بالحياة الحرة الكريمة، بالحياة الآمنة المستقرة، ولهذا لن نتهاون بعد اليوم في إنهاء كل الظواهر السلبية التي تشكل خروجاً على القانون والنظام وتهديداً لأمن مجتمعنا، إضافة إلى كونها غريبة ومستهجنة وبخيلة على قيم مجتمعنا وتقاليده، فالمبدأ الذي يحكمنا هو سلطة واحدة، وقانون واحد على الجميع، وسلاح شرعي واحد، وتعددية سياسية.

لن نسمح بعد اليوم باستمرار حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح وأخذ القانون باليد، وبتكرار حوادث الخطف الغريبة على مجتمعنا، أو التعدي على المؤسسات الحكومية وأراضي الدولة التي شرعنا ومنذ فترة بإزالتها كائناً من كان مرتكبها، وبهذه المناسبة أعيد التأكيد مجدداً أن الأراضي الحكومية التي زال عنها الاستيطان الإسرائيلي لن تكون إلا للمنفعة العامة بموجب القانون، أمّا تلك الخاصة التي تقل نسبتها عن الثلاثة بالمئة فستعاد أو يعوض أصحابها ضمن الأصول القانونية أيضاً ولا أحد فوق القانون.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)